E

الأمم المتحدة

E/CN.4/Sub.2/1993/L.18
17 August 1993
ARABIC

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الانسان
اللجنة الفرعية لمنع التمييز
وحماية الاقليات
الدورة الخامسة والاربعون
البند ٦ من جدول الاعمال

معالجة انتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية ، بما في ذلك ميامات
التمييز والعزل العنصريين وميامات الفصل العنصري ، في جميع البلدان ، مع
الاهتمام خاصة بالبلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم
التابعة: تقرير اللجنة الفرعية بموجب قرار لجنة حقوق الانسان ٨ (د - ٢٢)

السيدة آتاه ، السيد بوتكفيتش ، السيد غيمه ، السيد هاتانو ،
السيد مقسوم - الحكيم ، السيد هيلر ، السيد خليل ، السيدة
قسطنطيني ، السيد رمضان ، السيد ماسار ، السيد تيان جين ،
السيدة ورزازي ، السيد بييمر: مشروع قرار

١٩٩٣/... - الحالة في جنوب أفريقيا

إن اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ،

إذ تشير إلى الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها د إ - ١٦/١ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ تشير أيضاً إلى جميع القرارات ذات الصلة للجنة حقوق الإنسان ، وخاصة القرار ٩/١٩٩٣ المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ ،

وإذ تضع في اعتبارها قرار الجمعية العامة ١٦٥/٢٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن مركز الاشخاص الذين يرفضون أداء الخدمة في القوات العسكرية أو قوات الشرطة المستخدمة في تنفيذ الفصل العنصري ،

وإذ تحيط علماً بقرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية السادسة والخمسين المعقودة في داكار في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وخاصة القرار الذي يحث المجتمع الدولي على الكف عن إقامة روابط رسمية مع جنوب افريقيا حتى انشاء حكومة مؤقتة واجراء انتخابات حرة ومنصفة على أساس دستور جديد ،

وإذ ترحب بالاتفاق المعقود في ١٦ آب/اغسطس ١٩٩١ بين الأمم المتحدة وحكومة جنوب افريقيا لفتح طريق العودة إلى جنوب افريقيا أمام اللاجئين ولإطلاق سراح السجناء السياسيين ،

وإذ يساورها القلق لأن العديد من السجناء السياسيين لا يزالون في الحبس ، ولأن المحاكمات السياسية لبعض معارضي الفصل العنصري لا تزال جارية ، ولأنه لم يسمح لجميع المنفيين السياسيين بالعودة ،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء الموجة الجديدة من العنف الذي يزيد من تدمير جنوب افريقيا ، ودور حكومة جنوب افريقيا في هذا الصدد ،

وإذ يساورها شديد القلق أيضاً إزاء استمرار التعاون العسكري بين جنوب افريقيا وبعض الحكومات ،

وإدراكاً منها للشجاعة والمثابرة والتضحيات العظيمة لشعب الجنوب الأفريقي في مواجهة العدوان والاضطهاد من جانب حكومة جنوب أفريقيا ،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أن عملية التفاوض في إطار اتفاقية إنشاء دولة ديمقراطية في جنوب أفريقيا وصلت إلى طريق مسدود بسبب رفض حكومة جنوب أفريقيا اتباع المبادئ الديمقراطية المقبول عالمياً لتنفيذ التغيير الدستوري ،

وإذ يساورها القلق لتصاعد العنف في جنوب أفريقيا بالرغم من النداءات المتواصلة التي وجهها المجتمع الدولي لوضع حد لسفك الدماء الذي يشكل عقبة رئيسية في سبيل عملية التفاوض ،

وإذ تشير إلى إنشاء وإقامة صندوق العمل على مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري (A/41/697-S/18392) في المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ،

- ١ - تؤكد من جديد أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية ؛
- ٢ - تؤكد أيضاً من جديد حق جميع الأشخاص في رفض أداء الخدمة في القوات العسكرية أو قوات الشرطة المستخدمة في تنفيذ الفصل العنصري ؛
- ٣ - تدين بقوة مرتكبي العنف الذي لا يزال يدمر جنوب أفريقيا ، وتندد بحكومة جنوب أفريقيا لعدم العمل على وقف العنف ؛
- ٤ - تدعو سلطات جنوب أفريقيا إلى الاضطلاع ، بفعالية ، بمسؤولياتها عن المحافظة على القانون والنظام ، ووقف العنف ، ومقاواة مرتكبيه ، وحماية جميع المواطنين بصرف النظر عن انتمائهم السياسي ؛
- ٥ - تكرر النداء الوارد في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي كي تقوم حكومة جنوب أفريقيا بجملة أمور منها الافراج غير المشروط عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين ، وسحب جميع القوات العسكرية من الأحياء المختلفة ، وإلغاء جميع التشريعات المتبقية الرامية إلى تقييد النشاط السياسي ، ووقف جميع المحاكمات والإعدامات السياسية ؛
- ٦ - تحث جميع الدول على الاستمرار ، منفردة ومجموعة معاً ، في تقديم المساعدة المعنوية والمادية إلى شعب جنوب أفريقيا المضطهد ؛

٧ - تدعو حكومة جنوب أفريقيا إلى عدم المضي في اعدام الأشخاص المدانين الذين حكم عليهم بالاعدام فيما يسمى بـ "جرائم الأمن" أو "الجرائم المتملة بالأمن" أو "الجرائم المتملة بالاضطرابات" ؛

٨ - تدعو حكومة جنوب أفريقيا إلى أن تقدم إلى المحاكمة ، في التهم المنطبقة ، أفراد قوات الأمن أو الهيئات الحكومية الأخرى أو غيرهم من الأشخاص الذين توجد أدلة ظاهرة على اشتراكهم في قتل المقيمين في مناطق السود أو في قتل المعارضين السياسيين للفصل العنصري ؛

٩ - تؤكد من جديد أن وحدة العمل والالتحام بين حركات التحرير وغيرها من القوى الديمقراطية في جنوب أفريقيا في إطار الجبهة الوطنية الموحدة ، ضرورة مطلقة في هذه المرحلة الحاسمة من الكفاح وتشكل أفضل وسيلة للإسراع بعملية المفاوضات الهادفة إلى إقامة دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب أفريقيا ؛

١٠ - تحث المجتمع الدولي على الكف عن إقامة روابط رسمية مع جنوب أفريقيا حتى تقوم في البلد حكومة مؤقتة مسؤولة عن الإشراف على الانتقال إلى الحكم الديمقراطي ، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة بموجب اقتراح عام للراشدين في ظل سجل عام للناخبين ؛

١١ - تؤكد أن أي تخفيف للضغط على جنوب أفريقيا في هذا الوقت من شأنه أن يشكل انتهاكا للإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي ؛

١٢ - تدين بشدة كل تعاون عسكري مع حكومة جنوب أفريقيا ، لا سيما في الميدان النووي .